

بيان صحفي
٤ فبراير ٢٠١٠

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٤ فبراير ٢٠١٠ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٧٥% على التوالي، والإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ٨,٥%.

إنخفض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على أساس شهري في ديسمبر ٢٠٠٩ بنحو ١,٣% بما حافظ على مستوى معدل التضخم السنوي دون تغيير عند مستوى ١٣,٢٤% في ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٣,٢٩% في نوفمبر ٢٠٠٩. وقد جاء إنخفاض معدل التضخم الشهري – للشهر الثاني على التوالي- نتيجة لإنخفاض أسعار الفاكهة والخضروات التي كانت العامل الرئيسي لارتفاع معدل التضخم منذ فبراير ٢٠٠٩. وفي ذات الوقت، فقد سجل معدل التضخم الأساسي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى ٦,٨٥% في ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٦,٥٩% في نوفمبر ٢٠٠٩ وذلك على خلفية أثر معدل التضخم السالب المسجل في ذات الشهر من العام السابق، وبرغم ذلك الارتفاع فمزال معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة للبنك المركزي المصري.

وفي ذات الوقت سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٩% في الربع الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بـ ٤,١% خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ومع أن ذلك المعدل يظل أقل من متوسط المعدل خلال الثلاث سنوات السابقة البالغ ٧%، فإنه يعكس تحسن في النشاط الإقتصادي، وهناك مؤشرات إيجابية تشير إلى إنخفاض في معدلات التباطؤ في الإقتصاد العالمي خلال الشهور الأخيرة وتحسن التوقعات المستقبلية الخاصة به. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، إلى جانب الإجراءات المالية والنقدية المتخذة محليا، إلى إستمرار توافر مناخ إيجابي للإقتصاد المحلي.

وبناء على ما تقدم، ومع تراجع الضغوط التضخمية، فإن لجنة السياسة النقدية ترى أن المستوى الحالي لأسعار العائد للبنك المركزي المصري مناسباً وداعماً لتحسن الإقتصاد المحلي، ويؤدي في ذات الوقت، إلى الحفاظ على معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة للبنك المركزي المصري في الأجل المتوسط.

وستستمر لجنة السياسة النقدية في متابعة كافة التطورات الإقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على إستقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد إلكتروني : monetary.policy@cbe.org.eg